

معضلة النفط :

أمن إمدادات أم أمن طلب ؟

إن المقارنة التاريخية لأوضاع صناعة التكرير العالمية منذ بداية السبعينات، ستبين بأن هذه الصناعة عانت من مشكلة الفائض في طاقة التكرير بسبب انخفاض الطلب على النفط (الناجم عن ارتفاع أسعاره)، وأيضاً بسبب تحول العديد من الدول المستهلكة للنفط خاصة الدول الصناعية إلى بدائل عن النفط مثل الفحم والغاز الطبيعي خصوصاً في مجال توليد الكهرباء، وكذلك بسبب تباطؤ وتراجع الاقتصاد العالمي في منتصف الثمانينات ، الأمر الذي أدى إلى تقلص هامش التكرير وتدني متوسط نسبة التشغيل بشكل كبير.

وبالرغم من بعض الانتعاش الذي حدث مع منتصف التسعينات نتيجة ارتفاع الطلب على المنتجات المكررة والتحسين النسبي في هامش التكرير إلا أن الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالدول الآسيوية (خصوصاً تلك التي اصطلح على تسميتها بالنامور الآسيوية) خلال النصف الثاني من عقد التسعينات سرعان ما قضت على هذا الانتعاش وأدت إلى تقلص هامش التكرير واستفحال ظاهرة فائض طاقة التكرير من جديد.

ولعل مما زاد الطين بله وضاعف من وطأة الأزمة التي واجهتها صناعة التكرير تنامي ظاهرة التشدد في الاشتراطات البيئية ومواصفات المنتجات في العديد من الدول خاصة الدول المتقدمة التي توجد بها حركات نشطة لحماية البيئة تتمتع بفاعلية كبيرة وصوت مسموع، الأمر الذي أدى إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في صناعة التكرير.

إن المتبع للتطورات التي شهدتها أسواق النفط العالمية خلال السنوات القليلة الماضية، والتي كان من أهمها ارتفاع أسعار النفط الاسمية إلى مستويات غير مسبوقة فاقت 75 دولار/برميل في عام 2006 ، لا بد وأن يلاحظ بأن أحد أبرز الأسباب التي يتطرق إليها المحللون هو الاختناقات الموجودة في الصناعات النفطية اللاحقة وعلى وجه الخصوص في صناعة التكرير.

وبالرغم من أن هناك عدة أسباب لا تقل أهمية، مثل عدم التوازن بين الإمدادات والطلب على النفط بسبب معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة نسبياً في أمريكا والصين والهند ودول أخرى، والعوامل الجيوسياسية خصوصاً في الشرق الأوسط، و المضاربة، والكوارث الطبيعية، إلا أن ما يعيننا في هذا المقام هو الاختناقات الحاصلة في صناعة التكرير فقط بالنظر إلى ارتباطها الوثيق بأسواق النفط الخام.

ومما لا شك فيه أن من أبرز ما تميزت به صناعة التكرير العالمية خلال السنوات القليلة الماضية، وبخاصة خلال عامي 2005 و 2006، هو شح طاقات التكرير نتيجة تنامي الطلب على المنتجات المكررة بشكل كبير وتقلص الفائض الذي ظل سائداً لسنوات طويلة، وكذلك النقص في طاقات التحويل الضرورية للالتزام بالشروط البيئية الصارمة التي بدأت العديد من الدول في تطبيقها، سواء ما تعلق منها بتشغيل مصافي النفط ذاتها أو ما تعلق منها بمواصفات المنتجات المكررة.

مجلول عام 2010 لمواجهة الزيادة الكبيرة المتوقعة في الطلب على المنتجات المكررة في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا الصدد أيضاً، يتوقع الخبراء بأن تختفي المصافي البسيطة في جميع أنحاء العالم تدريجياً سواء بسبب تطويرها بإضافة وحدات تحويل إليها لتواكب المواصفات الجديدة للمنتجات المكررة، أو بسبب إغلاقها كلية إذا لم يتم تطويرها، وبأن يكون الاتجاه في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية نحو زيادة قدرة المصافي القائمة فقط وتطويرها لتواكب الاشتراطات البيئية المشددة، وبأنه حتى لو تمت الموافقة على بناء مصافي جديدة فسيكون ذلك في أضيق الحدود، وبأن تشيد مصافي جديدة في المستقبل سيتم في مناطق الشرق الأوسط وآسيا خصوصاً في البلدان المنتجة والمصدرة للنفط .

وإذا كان ذلك كذلك، فإن عبء تلبية الطلب العالمي على النفط و المنتجات النفطية وتأمين الإمدادات التي تحتاجها الدول المستهلكة منهما سيقع على الدول المنتجة للنفط، و لأن هذا العبء يتطلب استثمارات هائلة سواء بالنسبة للتنقيب وزيادة قدرات إنتاج النفط أو لزيادة طاقات التكرير، ومحفوف بالمخاوف من انكماش الطلب سواء بسبب تباطؤ اقتصاديات الدول المستهلكة أو بسبب سياسات هذه الدول المعلنة والهادفة للتقليل من الاعتماد على النفط، فهو عبء لا يمكن للدول المنتجة للنفط أن تتحمله وحدها أو من دون وجود ضمانات مؤكدة لمستوى الطلب، ولا بد للدول المستهلكة من تحمل نصيبها من هذا العبء، فأمن إمدادات النفط، وأمن الطلب على النفط، وجهان لعملة واحدة.

أمين لجنة التحرير

ففي بعض المناطق، خاصة في أمريكا ، ساهمت الاشتراطات البيئية الصارمة في تأخر إصدار التصاريح اللازمة لإنشاء طاقات تكرير أو طاقات تحويل جديدة، بل وشكلت عقبة أمام بناء مصافي جديدة حيث لم تبنى في أمريكا أي مصفاة جديدة منذ منتصف السبعينات. هذا بالإضافة إلى تضخم التكاليف الاستثمارية المطلوبة لتطوير طاقات التحويل اللازمة في المصافي القائمة.

ولكي تكتمل الصورة، لابد من الإشارة إلى أن صناعة التكرير العالمية قد أصبحت في السنوات الأخيرة تعاني من مشكلة عدم التوازن في تكرير ومعالجة بعض أنواع النفط المتداولة في الأسواق بسبب ارتفاع المحتوى الكبريتي، إذ أصبح إنتاج النفط ذو المحتوى الكبريتي المرتفع نسبياً هو الأكثر شيوعاً في أسواق النفط مما ساهم في إنقار كاهل صناعة التكرير، ومن المعلوم أن تكرير ومعالجة النفط ذو نسبة الكبريت المرتفعة (أو النفط الحمضي) أكثر تعقيداً وكلفة من النفط ذو نسبة الكبريت المنخفضة (أو النفط غير الحمضي) .

لقد ساهمت هذه التطورات مجتمعة في الوضعية التي أصبحت عليها صناعة التكرير العالمية في الوقت الراهن من حيث شح الطاقة التكريرية، خصوصاً في ظل انتعاش الطلب على النفط والمنتجات المكررة، ونموه بمعدلات فاقت معدلات الزيادة في طاقة التكرير العالمية خلال السنوات الماضية الأمر الذي أدى إلى تلاشي فائض التكرير تدريجياً، ومع ذلك فإن صناعة التكرير تعيش الآن أفضل أوقاتها فهي تعمل بأقصى طاقتها الممكنة وتحقق أفضل أداء اقتصادي لها وبهامش تكرير لم يسبق له مثيل، وتستعد لاحتمال زيادة قدرات التكرير العالمية بمقدار 7-10 مليون برميل/يوم